

قياس وتحليل مدى فاعلية تدخل الدولة في السياسة السعرية لدجاج اللحم في العراق

جمعة عبد الكريم الجبوري

سرمد علي حسين

جامعة بغداد / كلية الزراعة

قسم الاقتصاد الزراعي

المستخلص

السياسة السعرية هي واحدة من السياسات الزراعية التي تستخدم للنهوض بالإنتاج الزراعي ، ويتوقف مدى فاعلية السياسة السعرية في تحقيق أهدافها على درجة ترابطها مع السياسات الزراعية الأخرى . إلا أن ضعف الترابط بين السياسات المختلفة يشكل ظاهرة في البلدان النامية مما ينجم عنه ضعف أداء السياسة السعرية أو أي سياسة أخرى. ويهدف هذا البحث إلى قياس وتحليل الآثار الاقتصادية للسياسة السعرية في جانبتي إنتاج واستهلاك لحم الدجاج في العراق لمدة الدراسة.

تم تحليل السياسة السعرية في إنتاج واستهلاك لحم الدجاج في العراق خلال المدة من (1980-2000) باستخدام العديد من معاملات الحماية التي تعتمد على مقارنة الأسعار المحلية للحوم الدجاج في العراق بالأسعار العالمية المناظرة لها وكانت النتائج كما يأتي:-

1- حضي المنتج المحلي بالحماية في ظل السياسة السعرية المتبعة عكس المستهلك الذي لا يحظى بتلك الحماية والسبب أن قيم معاملات الحماية الاسمية الكلية باستخدام سعر الصرف الرسمي كانت اكبر من الواحد الصحيح . في حين أن استعمال سعر الصرف التوازني عند حساب معامل الحماية الاسمي الصافي جعلت النتائج اقل من الواحد الصحيح فتحوّلت الحماية من المنتج إلى المستهلك.

2- عند حساب معامل الحماية الفعال الكلي وبسعر الصرف الرسمي أشارت النتائج إلى تفوقها على الواحد الصحيح لكل سنوات الدراسة باستثناء سنة واحدة بالشكل الذي يعكس وجود حماية ايجابية يتمتع بها المنتج في ظل السياسة السعرية ، أما المستهلك فيتعرض إلى حماية سلبية أي تثبيط في استهلاكه. أما عند استخدام نتائج معامل الحماية الفعال الصافي الذي يستخدم السعر التوازني نجد أن السياسة السعرية كانت في صالح المستهلك لأكثر من نصف المدة المبحوثة.

3- كانت إشارة قيم مكافئ إعانة المنتج سلبية لأغلب سنوات الدراسة مما يعكس وجود معوقات أو ضرائب على المنتج . والأمر نفسه في حالة حساب مكافئ إعانة المستهلك الذي جاءت إشارته سلبية لمعظم سنوات الدراسة مما يدل على أن السياسة السعرية لم تكن في صالحه.

كل هذه النتائج تدل على ضعف الترابط بين السياسة السعرية والسياسات الإنتاجية والتسويقية للحوم الدجاج في العراق نجم عنه عدم وضوح وقدرة السياسة السعرية في تحقيق الأهداف المرسومة لها.

The Iraqi Journal of Agricultural Sciences, 36(5) : 165 – 172, 2005

Al-Joborey & Hussein

MEASURING AND ANALYSIS OF THE EFFECTIVENESS OF THE GOVERNMENT INTERVENTION IN PRICE POLICY OF BROILERS IN IRAQ

J.A.Al-Jebory

Sarmad A. Hussein

Department of Agric. Economics
College of Agriculture – University of Baghdad

ABSTRACT

The objective of this work is to measure and analyze the consequences of price policy on production and consumption of broiler chickens in Iraq during period of study.

The results showed the following:

The values of gross nominal protection coefficients were more than one which means that there was an incentive for producers. On other hand the values of net nominal protection coefficients were less than one which means that there was a disincentive for producer, while an incentive for consumer. The values of gross effective protection coefficients were also more than one which means an incentive for producer. Furthermore, the values of net effective protection coefficients were less than one which means a disincentive for producers and incentive for consumers.

The signs of producer subsidy equivalent and consumer subsidy equivalent were negative for most of study years which means that price policy for broiler chickens in Iraq failed to encourage neither the producer nor the consumer.

*تاريخ استلام البحث 2004/8/14 ، تاريخ قبول البحث 2005/7/4

*بحث ممثل عن رسالة الماجستير للباحث الثاني

المقدمة

من أهم أهداف السياسة الزراعية العراقية هو تحفيز المنتجين للنهوض بالإنتاج الزراعي عموماً، وإنتاج دجاج اللحم بشكل خاص لأهميته الغذائية. والسياسة السعريّة هي واحدة من السياسات الاقتصادية التي تستخدم لمعالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية وعلى هذا الأساس ترتبط النتائج السليمة لاستخدام السياسة السعريّة الزراعية بدرجة وضوح واستخدام السياسات الاقتصادية الأخرى (1).

ولما كان الاقتصاد العراقي مرتبطاً بالاقتصاد العالمي عبر ما يصدر وما يستورد من سلع وخدمات، ولأن إنتاجه من السلع ويضمّن لحم الدجاج لا يشكل إلا جزءاً يسيراً من الإنتاج العالمي، أصبح من غير المنطقي رسم السياسة المحلية بمعزل عن السعر العالمي وما يرافق هذا السعر من تقلبات سعريّة.

وبناء على ما تقدم فقد تم ربط السياسة السعريّة لإنتاج لحم الدجاج في العراق بتقلبات السعر العالمي عن طريق معاملات الحماية، وبهذا يمكن ترجيح الآثار التي أحدثتها السياسة السعريّة ترجيحاً يمكن الاعتماد عليه والاسترشاد به في حالة اتخاذ القرارات المتعلقة بكل من الإنتاج والاستيراد والتصدير لدجاج اللحم في العراق.

ومعلوم أن السياسة السعريّة تؤثر في النظام الاقتصادي عن طريق تغيير الحوافز سواء كانت تلك الحوافز في صالح المنتج أم في صالح المستهلك. ولتوضيح الاختلافات في الحوافز التي تحدثها كل من السياسة السعريّة والتجارة الخارجية يصبح منطقياً حساب معاملات الحماية كونها المجال الدقيق لمقارنة الأسعار المحلية بالأسعار العالمية.

إن دراسة معاملات الحماية تساعد على تحديد المدى الذي تحمي به السياسة الدعم السعريّة المنتجين المحليين من التأثير المباشر للأسواق العالمية، وهذا يعني تحديد عائدية الحوافز الناشئة عن هذه العملية فيما إذا كانت لصالح الإنتاج أم لصالح الاستهلاك المحلي.

إذ أن: P_i^d = السعر المحلي، P_i^b = السعر الحدودي

ومن الجدول (1) يتضح أن قيم معامل الحماية الاسمي الكلي ولجميع سنوات الدراسة كان أعلى من الواحد الصحيح، والسبب في ذلك يرجع إلى تفوق الأسعار المحلية التي تدفع إلى منتجي الدواجن على نظيرتها وهي الأسعار العالمية، وهذا يشير إلى أن المنتج يتمتع بحماية إيجابية (وتكون الحماية سالبة إذا كان معامل الحماية الاسمي أقل من الواحد الصحيح وهي تحفيز للمستهلك وليس المنتج. وتكون الحماية متعادلة

وكذلك تحديد تأثير السياسة السعريّة في كفاءة استخدام الموارد وفي تخصيصها (2).

مشكلة الدراسة :-

تشير الشواهد الرقمية إلى ضعف استجابة منتجي دجاج اللحم في العراق للسياسة السعريّة التي اتبعتها الدولة، وترتب على ذلك عدم مقدرة الإنتاج المحلي على تلبية الزيادة في الطلب على دجاج اللحم مما اضطر البلد إلى اللجوء إلى الاستيراد لسد فجوة الطلب المترابدة على تلك السلعة.

فرضية البحث :-

يفترض البحث أن تطبيق سياسة الدولة في تسعير لحم الدجاج قد يترتب عليه نتائج منها التوسع في إنتاج لحوم الدجاج، فضلاً على الآثار الحميدة الأخرى التي قد تترتب على السياسة السعريّة دجاج اللحم مثل توفير عوائد الدولة من العملات الأجنبية عند تحقيق الاكتفاء الذاتي للحوم الدجاج بدلاً من استيرادها.

هدف البحث :-

يهدف البحث إلى اختبار مدى تحقق كل من تلك الفروض أي تحديد مدى استجابة المنتجين والمستهلكين للسياسة السعريّة والآثار الاقتصادية المترتبة على ذلك. أسلوب التحليل ومصادر البيانات :-

استخدم أسلوب تحليل كمي مبسط على النماذج الرياضية المناسبة بما يتلاءم والبيانات المتوفرة. وتم الحصول على البيانات من المصادر الرسمية، مثل وزارة التخطيط ودوائرها ووزارة الزراعة ومديرياتها ذات العلاقة، فضلاً على رسائل الماجستير والدكتوراه ذات العلاقة بالموضوع.

النتائج والمناقشة :-

يشير جدول (1) إلى قيم معامل الحماية الاسمي (GNPC) (Gross Nominal protection coefficient) والذي هو تعبير عن العلاقة بين سعر السلعة المحلي وسعرها الحدودي (العالمي) محولاً إلى العملة المحلية باستخدام سعر الصرف الرسمي، ويمكن أن يتخذ العلاقة الرياضية الآتية:

$$GNPC = \frac{P_i^d}{P_i^b} \dots \dots \dots (1) \quad i = \text{السلعة}$$

إذا كانت قيمة معامل الحماية الاسمي مساوية إلى الواحد الصحيح، وفي هذه الحالة يواجه كل من المنتجين المحليين والوسطاء وكذلك المستهلكين المحليين أسعاراً محلية مساوية إلى الأسعار الحدودية التي يواجهونها بدون تطبيق سياسة الدعم).

إن الحماية الإيجابية التي أظهرتها قيم معامل الحماية الاسمي الكلي بافتراقها عن الواحد الصحيح كان المفروض أن يلازمها زيادة في الكميات المنتجة

الاسمي الكلي واقتراحها كثيرا عن الواحد الصحيح لا يشير إلى سياسة الدعم الإيجابية للمنتجين بقدر ما يشير إلى التحيز في سعر الصرف الرسمي وعدم واقعيته مما يستلزم اللجوء إلى تعديل معامل الحماية الاسمي الكلي باستعمال سعر الصرف الظلي Shadow price لاستخراج معامل الحماية الاسمي الصافي والذي يعبر عنه رياضيا بالصيغة الآتية :-

$$NNPC_i = \frac{P_i^d}{P_i^{bb}} \dots \dots \dots (2)$$

حيث: - $NNPC_i$ = معامل الحماية الاسمي الصافي Net nominal protection coefficient

P_i^{bb} = السعر الحدودي باستخدام سعر الصرف الظلي

معامل الحماية الاسمي الصافي إلى أن الأسعار الحدودية المرجحة بكلفة النقل وسعر الصرف التوازني قد تفوقت على الأسعار المحلية باستثناء السنوات الخمس المذكورة سابقا. وتفسر هذه النتائج إن السياسة السعرية موجهة إلى المستهلك في أغلب سنوات الدراسة ، وإن هذه السياسة كانت محفزة للمنتج في خمس سنوات فقط هي التي تمت الإشارة إليها آنفا.

من لحم الدجاج ، إلا أن واقع البيانات يشير إلى تحقق هذه النتيجة لبعض سنوات الدراسة المدروسة فقط وليس جميعها، فقد شهدت السنوات (1980-1990) نموا في الإنتاج بلغ معدله 10.25 % (3) أما بقية مدة الدراسة من (1991-2000) فقد شهدت هبوطا حادا في الكميات المنتجة من لحم الدجاج وفي نسبة نموه السنوي بما لا يتلاءم وقيم معاملات الحماية الاسمي الكلي للمدة نفسها. إن التحيز في قيم معامل الحماية

ويشير الجدول (2) إلى قيم معامل الحماية الاسمي الصافي للحوم الدجاج في العراق (1980-2000). ويتضح من الجدول إن قيم معامل الحماية الاسمي الصافي كانت اكبر من الواحد الصحيح للسنين (83,88,95,96,98) فقط . في حين سجلت بقية الأعوام من فترة الدراسة قيما تقل عن الواحد الصحيح ، وقد سجل عام 1985 أقل قيمة لمعامل الحماية الصافي إذ بلغ (0.562) ويعزى انخفاض قيمة

جدول 1. معامل الحماية الاسمي الكلي للحوم الدجاج في العراق للمدة (1980-2000)

السنة	السعر المحلي سعر الدولة دينار / طن	السعر الحدودي المعدل بكلفة النقل دينار / طن	معامل الحماية الاسمي الكلي
1980	591.3	437	1.353
1981	641	470.31	1.363
1982	647	415.5	1.557
1983	809	390.6	2.071
1984	857	391.2	2.191
1985	840	396	2.121
1986	870	388.5	2.239
1987	1007	340.5	2.957
1988	1757	301.6	5.826
1989	1574	450	3.498
1990	2366	598.2	3.955
1991	8447	431.2	19.589
1992	22229	2666.2	8.337
1993	51605.5	388	133.004
1994	522452	1071.8	487.453
1995	1495169.5	337	4436.705
1996	1303740	391.2	3332.669
1997	1679536.3	538.26	3120.307
1998	1678000	333.3	5034.503
1999	1197115	327	2660.9
2000	1043264	317	3291.054

المصدر:-

- 1- وزارة التخطيط - الجهاز المركزي للإحصاء الزراعي - تقارير مسح حقول الدواجن
- 2- وزارة التخطيط - دائرة الحسابات القومية - دائرة الإحصاء الزراعي
- 3- غرفة تجارة بغداد

جدول 2. معامل الحماية الاسمي الصافي للحوم الدجاج في العراق للمدة (1980-2000)

السنة	السعر المحلي سعر الدولة دينار / طن	السعر الحدودي المعدل بكلفة النقل وسعر الصرف التوازني دينار / طن	معامل الحماية الاسمي الصافي المعدل
1980	591.3	703.7	0.84
1981	641	757.3	0.846
1982	647	669	0.967
1983	809	629	1.286
1984	857	1476.23	0.581
1985	840	1494.34	0.562
1986	870	1466	0.593
1987	1007	1285	0.784
1988	1757	1138	1.544
1989	1574	1698	0.927
1990	2366	3115.6	0.759
1991	8447	9800	0.862
1992	22229	177746.6	0.125
1993	51605.5	77600	0.665
1994	522452	1291325.3	0.405
1995	1495169.5	1465217.4	1.020
1996	1303740	1150588.2	1.133
1997	1679536.3	1993555.6	0.842
1998	1678000	1333200	1.259
1999	1197115	1635000	0.732
2000	1043264	1509523.81	0.691

المصدر:-

- 1- وزارة التخطيط - الجهاز المركزي للإحصاء الزراعي - تقارير مسح حقول الدواجن
- 2- وزارة التخطيط - دائرة الحسابات القومية - دائرة الإحصاء الزراعي
- 3- غرفة تجارة بغداد

تكفلت معاملات الحماية الاسمية بتوضيح تأثير السياسة السعرية في أسعار النواتج . ولمعرفة تأثير هذه السياسة في أسعار مدخلات الإنتاج ، فقد تم اللجوء إلى حساب معامل الحماية الفعال (4) ، ومن خلاله يمكن معرفة تأثير السياسة السعرية في هيكل الإنتاج ، ويمكن التعبير عنه رياضياً بالعلاقة الآتية:-

$$GEPCi = \frac{Va^d}{Va^b} \dots \dots \dots (3)$$

إذ أن :-

$GEPCi$ = معامل الحماية الفعال الكلي Gross effective protection coefficient

Va^d = القيمة المضافة بالأسعار المحلية Va^b = القيمة المضافة بالأسعار الحدودية

والطريقة المبسطة لحساب معامل الحماية الفعال الملائمة لطبيعة البيانات هي :

معامل الحماية الفعال الكلي = قيمة الناتج بالأسعار المحلية - كلفة المدخلات بالأسعار المحلية / قيمة الناتج بالأسعار الحدودية - كلفة المدخلات بالأسعار الحدودية

سعر الصرف الظلي في حساب معامل الحماية الفعال ،
مما يستدعي اللجوء إلى حساب معامل الحماية الفعال
الصافي والمعبّر عنه رياضياً :-

$$NEPCi = \frac{Va^d}{Va^{bb}} \dots \dots \dots (4)$$

Net effective protection Co. = معامل الحماية الفعال الصافي

Va^{bb} = القيمة المضافة بالأسعار الحدودية المعدلة لسعر الصرف الظلي

الحماية الاسمي في أن يعكس النتائج الفعلية للإنتاج، وهو استخدام سعر الصرف الرسمي في حساب الأسعار الحدودية للمدخلات المتأجر بها وللناتج. واستدعي ذلك اللجوء إلى سعر الصرف التوازني (الظلي) في عملية الحساب واستخراج نتائج جديدة تعكس الآثار الحقيقية التي أفرزتها سياسة الدعم السعرية في العراق على إنتاج دجاج اللحم. وتم ذلك من خلال معامل الحماية الفعال الصافي ، إذ تشير بيانات الجدول (3) إن قيم معامل الحماية الصافي كانت ايجابية (أكبر من الواحد الصحيح) للسنوات (80،82،83،87،88،89،93،95،96،98،99) أما بقية السنوات للمدة من (1980-2000) فقد كانت أقل من الواحد الصحيح علماً أن معدل المدة كان أكبر من الواحد الصحيح ، مما يشير إلى أن المنتج المحلي تلقى دعماً من السياسة السعرية المتبعة في حين تكون الحماية سلبية للمستهلك. إن هذه النتائج لمعامل الحماية الفعال الصافي لم تكن مطابقة لما جاء في نتائج معامل الحماية الاسمي الصافي فيما يخص السياسة السعرية للحوم الدجاج في العراق ويرجع ذلك لأسباب عديدة منها أن السياسة السعرية المتبعة قد أعطت تحفيزاً للمنتج عن طريق تخفيض أسعار مدخلات الإنتاج مما ينجم عنه تخفيض التكاليف دون خفض أسعار الناتج. وتتوسع في تحليل الكفاءة السعرية لإنتاج لحوم الدواجن في العراق لننتعرف على اتجاه وحجم المحفزات التشجيعية لكل من المنتج والمستهلك والتي ترتبت على تلك السياسة ، ولتحقيق ذلك يستلزم الأمر حساب مكافآت الإعانة لكل من المنتج والمستهلك.

مكافء إعانة المنتج Producer subsidy equivalent (PSE)

ويستخدم هذا المكافء لقياس المحفزات التشجيعية التي تقدمها السياسة السعرية للمنتج . وقد يكون مشابهاً لمعامل الحماية الاسمي إلا أنه أكثر شمولية منه في قياس المحفزات النسبية حيث يأخذ في الحسبان جانب المدخلات. والأنموذج الرياضي لحساب مكافء إعانة المنتج هو :-

$$PSEi = \frac{P_i^d F + (S_i - t_i) - P_i^b}{P_i^b} \dots \dots \dots (5)$$

ويجب أن يعكس سعر الصرف الرسمي المستخدم تكاليف الفرص البديلة للعملة الأجنبية لاقتصاد البلد ، فإذا فقد سعر الصرف هذه الميزة ، عندئذ يجب استخدام

وأن :-

ويأخذ معامل الحماية الفعال الكلي وكذلك الصافي مدى من القيم العددية (إما أكبر من الواحد الصحيح أو مساوي للواحد الصحيح أو أقل من الواحد الصحيح) ويكون تفسيره مشابهاً لتفسير معامل الحماية الاسمي الموضح سابقاً، ويختلف معامل الحماية الفعال عن معامل الحماية الاسمي في كونه (الفعال) يأخذ قيمة سالبة وذلك بسبب كون القيمة المضافة بالأسعار المحلية سالبة أو كون القيمة المضافة بالأسعار الحدودية هي السالبة. فإذا كانت القيمة المضافة بالأسعار المحلية هي السالبة فلن يبقى المنتجون مستثمرين في الإنتاج لأنه غير مربح وسوء في استعمال الموارد المحلية ، إلا إذا تمت إعانة الدولة لهم ليستثمروا في الإنتاج . أما إذا كانت القيمة المضافة بالأسعار الحدودية هي السالبة ، فهذا يعني أن البلد يفقد عملات أجنبية في حالة إنتاجه للسلعة المحلية . أما إذا كانت القيمتان المضافتان سالبتين فإن معامل الحماية الفعال ستكون إشارته موجبة.

يبين الجدول (3) معامل الحماية الفعال الكلي والصافي . وتشير نتائج معامل الحماية الفعال الكلي أنها كانت أكبر من الواحد الصحيح لجميع سنوات الدراسة باستثناء سنة واحدة هي 1981 إذ كان معامل الحماية الفعال الكلي فيها (0.523) بسبب ارتفاع السعر الحدودي وقلة التكاليف الكلية بالعملة الأجنبية. وهذه النتائج مطابقة لنتائج معامل الحماية الاسمي الكلي للحوم الدجاج في العراق باستثناء سنة 1981 وتشير هذه النتائج إلى أن هناك حماية موجبة للمنتج وأنه يحصل على عوائد لموارده المستخدمة في العملية الإنتاجية في ظل السياسة السعرية أكبر من العوائد المتحصل عليها في غياب تطبيق هذه السياسة. وهذا يعني ضرورة أن تنعكس هذه النتائج لمعامل الحماية الفعال في شكل زيادة الإنتاج. ولكن النتائج لم تكن كذلك . وهذا يشير إلى عجز معامل الحماية الفعال الكلي في أن يعكس واقع إنتاج لحم الدجاج في العراق. والسبب نفسه عندما تمت الإشارة إلى عجز معامل

وأن:-

$PSEi$ = مكافئ إعانة المنتج ، $P_i^d F$ = سعر الناتج المحلي المعدل لسعر باب المزرعة ، S_i = الإعانات الضمنية والصريحة للمدخلات المتاجر بها ، t_i = الضرائب الصريحة والضمنية ، P_i^b = السعر الحدودي ، i = السلعة المعنية. وتستخرج الضرائب أو الإعانات الضمنية بالصيغة الآتية:-

$$t_i = NNPCi - 1$$

$$S_i = NNPCi - 1$$

و $NNPCi$ يمثل معامل الحماية الاسمي الصافي

جدول 3. معامل الحماية الفعال الكلي والصافي لإنتاج لحم الدجاج في العراق للمدة (1980-2000)

السنة	معامل الحماية الفعال الكلي	معامل الحماية الفعال الصافي
1980	1.992	1.236
1981	0.523	0.324
1982	1.794	1.115
1983	2.751	1.708
1984	3.207	0.849
1985	1.919	0.509
1986	3.045	0.807
1987	5.671	1.502
1988	21.732	5.752
1989	4.803	1.271
1990	3.198	0.614
1991	8.858	0.389
1992	2.669	0.040
1993	379.986	1.899
1994	694.105	0.576
1995	40728.93	9.368
1996	4651.648	1.581
1997	2252.114	0.608
1998	10057.879	2.515
1999	5881.646	1.176
2000	3967.292	0.833

المصدر :-

1- المصادر السابقة (الجدولين 1 ، 2)

2- وزارة التخطيط - الجهاز المركزي للإحصاء الزراعي - تقارير سنوية لمسح حقول الدواجن لسنوات مختلفة

العكس من ذلك تدل إشارة التقديرات السالبة لمعظم أعوام الدراسة على أن فعل تلك السياسة قد جاء مثبطاً لا محفزاً للمنتج لحم الدجاج في العراق باستثناء السنوات الثلاث المذكورة آنفاً، والتي تلقى فيها المنتج تحفيزاً لإنتاجه. ويشير الجدول إلى أن السنوات الأشد وطأة على المنتجين من ناحية إبتعادها عن توفير ما يلزم من الحوافز هي حسب تسلسلها (92،94،86،85)، وأخفها وطأة على المنتجين هي السنوات (95،82،80) وحسب التسلسل وكما موضحة في الجدول (4).

مكافئ إعانة المستهلك Consumer subsidy equivalent (CSE)

ويبين الجدول (4) قيم مكافئ إعانة المنتج للحوم الدجاج في العراق للمدة (1980-2000) ، وتفسر قيم مكافئ إعانة المنتج من خلال إشارة قيمة المكافئ فإذا كانت الإشارة موجبة فهذا يعني وجود تحفيز إيجابي للمنتج وعكس ذلك للإشارة السالبة. والنتائج المتحصلة من الجدول (4) تشير إلى أن قيم مكافئ إعانة المنتج كانت سالبة لمعظم سنوات الدراسة عدا السنوات (83،88،96)، الأمر الذي يؤكد وبشكل حاسم أن سياسة أسعار لحم الدجاج في العراق خلال مدة الدراسة قد جاءت منافية للتوقعات المنتظرة فيما يخص فاعليتها بتوفير المحفزات للمنتج، وعلى

جهة أخرى منسوباً إلى سعر المفرد المحلي أو السعر الحدودي المعدل و المعبر عنه بالأنموذج الرياضي الآت:

$$CSE = \frac{P_i^b - (P_{IR}^d + t_i)}{P_i^b} \dots \dots \dots (6)$$

وأن :-

$$P_i^b = \text{السعر الحدودي المعدل}$$

$$P_{IR}^d = \text{سعر المفرد المحلي}$$

$$t_i = \text{الضرائب الضمنية}$$

إن نتائج قيم مكافئ إعانة المنتج والمستهلك تدل على عدم استطاعة السياسة السعرية المتبعة في تحفيز كل من المنتجين والمستهلكين لغالبية سنوات الدراسة، بسبب عدم تناسق أسعار المزرعة وأسعار المفرد وأسعار الشراء من قبل الدولة مع الأسعار الحدودية المعدلة، الأمر الذي يستلزم إعادة النظر بهذه السياسة الخاصة بأسعار لحوم الدجاج وإعادة تخطيطها بما يحقق مصلحة المنتج والمستهلك على حد سواء.

يوضح الجدول (5) قيم المكافئات لسنوات الدراسة بعد حساب الضرائب الضمنية ، وقد جاءت الإشارة سالبة لمعظم قيم المكافئ ما عدا السنوات (80،85،86،92،93،94) السبب هنا هو تفوق قيم أسعار المفرد المحلي على السعر الحدودي المعدل والتي كان فيها مكافئ إعانة المستهلك موجبا، أي أن المستهلكين حصلوا على دعم خلال تلك السنوات ، أما باقي سنوات الدراسة فكانت مثبطة للاستهلاك ومن ثم فإن السياسة السعرية كانت موجهة لدعم وتحفيز المنتج بشكل دعم ضمني لمستلزمات الإنتاج المتاجر بها.

جدول 4. مكافئ إعانة المنتج للحوم الدجاج في العراق للفترة (1980-2000)

السنة	السعر المحلي المعدل لسعر باب المزرعة دينار / طن	الإعانة والضرائب الضمنية دينار / طن	السعر الحدودي دينار / طن	مكافئ إعانة المنتج PSE
1980	572	-0.16	703.7	-0.187
1981	572.5	-0.154	757.3	-0.244
1982	579	-0.033	669	-0.135
1983	669	0.286	629	0.064
1984	844.5	-0.419	1476.23	-0.428
1985	823	-0.478	1494.34	-0.449
1986	649	-0.407	1466	-0.558
1987	701	-0.216	1285	-0.455
1988	1255	0.544	1138	0.103
1989	1083	-0.073	1698	-0.362
1990	1444	-0.241	3155.6	-0.537
1991	7237	-0.138	9800	-0.262
1992	18724	-0.875	177746.6	-0.895
1993	44892	-0.335	77600	-0.421
1994	404000	-0.595	1291325.3	-0.687
1995	1271220	0.02	1465217.4	-0.132
1996	1168822	0.133	150588.2	0.016
1997	1364179	-0.158	1993555.6	-0.316
1998	1021000	-0.259	1333200	-0.234
1999	921000	-0.268	1635000	-0.437
2000	906000	-0.309	1509523.8	-0.399

المصدر :- حسب من مصادر الجدولين (2،1) حسب الصيغة $t_i = NNPC - 1$

جدول 5. مكافئ إعانة المستهلك للحوم الدجاج في العراق
للمدة (1980-2000)

السنة	مكافئ إعانة المستهلك CSE
1980	0.019
1981	-0.136
1982	-0.529
1983	-0.847
1984	-0.011
1985	0.144
1986	0.101
1987	-0.232
1988	-0.865
1989	-0.319
1990	-0.043
1991	-0.239
1992	0.854
1993	0.136
1994	0.377
1995	-0.54
1996	-0.791
1997	-0.0047
1998	-0.671
1999	-0.061
2000	-0.059

المصدر :- مصادر الجدول السابق

الاستنتاجات والتوصيات

دللت النتائج على ضعف الترابط بين السياسة السعرية والسياسات الإنتاجية والتسويقية . حضى المستهلك بحماية ايجابية نتيجة لإتباع السياسة السعرية وهذا واضح عند حساب المعايير المعتمدة في الدراسة باستخدام سعر الصرف الظلي . في حين أن استخدام سعر الصرف الرسمي نجد ان المنتج هو الذي حظى بحماية ايجابية.

المصادر

1. سالم توفيق النجفي وعبد الرزاق عبد الحميد. 1990. السياسة الاقتصادية الزراعية . دار الكتب للطباعة والنشر - جامعة الموصل. ص 121 .
2. الحياي علي درب كسار . 1997 . بعض الاعتبارات الواجب مراعاتها عند رسم السياسة

السعرية للرز في العراق . رسالة ماجستير ، قسم الاقتصاد الزراعي ، كلية الزراعة ، جامعة بغداد.

ص 75 .

3. مضحي ، عبد الله علي . 1995 . تحليل اقتصادي

للآثار المترتبة على دعم اسعار الحبوب في العراق

للمدة (1970-1990) . أطروحة دكتوراه ، جامعة

بغداد ، كلية الزراعة ، قسم الاقتصاد الزراعي .

4. الوائلي . سرمد علي حسين . 2004 - تحليل

اقتصادي لتأثير السياسة السعرية في إنتاج

واستهلاك لحم الدجاج في العراق للمدة (1980-

2000) . رسالة ماجستير ، قسم الاقتصاد الزراعي

، كلية الزراعة ، جامعة بغداد . ص 57.